الإثنين ١٨ شباط ٢٠١٩ | الموافق ١٣ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ | العدد ٣٠٩٢ السنة الثالثة عشرة

محليات

رضا في مجلس الشعب عن الإجراءات الأخيرة «للداخلية» .. ونواب يطالبون بلم شمل الشرطيات مع أزواجهن

رحمون: زيادة الرواتب لقوى الأمن الداخلي مطروحة واكتشفنا ٢٥ ألف جريمة مختلفة في العام الماضي

محمد منار حميجو

أثنى الكثير من نواب مجلس الشعب على قرارات وزارة الداخلية الأخيرة والتي تركت ارتياحاً واضحاً في الشارع السوري، وطالب البعض منهم في ذات الوقت بزيادة رواتب قوى الأمن الداخلي أسوة بعناصر الجيش أو تخصيص طابع يعود نسبته إلى قوى الأمن الداخلي.

ودعا النائب كمال عياش في الجلسة المخصصة لمناقشة أداء وخطة وزارة الداخلية إلى زيادة رواتب قوى الأمن الداخلي أسوة بالجيش والقوات المسلحة حتى ولو بطبيعة العمل، معرباً عن شكره لأداء الوزارة في درعا وخصوصاً قوى الأمن الجنائي في كشف الجرائم فيها.

ووصف النائب طارق حمادة أداءها بالممتاز، مضيفاً: الوزير ذكر أثناء عرضه أن هناك في الشرطة شهداء وجرحى وبالتالي لماذا رواتبهم متدنية، علماً أنهم عملوا جنباً إلى جنب مع الجيش والقوات المسلحة، بينما أعرب زميله أحمد هلال عن شكره لقرارات الوزارة الأخيرة حول تبسيط الإجراءات على المواطنين.

وأشار هلال إلى مسألة التوقيف والمراجعة على الاسم الثنائي، بينما أثار النائب وضاح مراد مسألة التفييش والتشبيه، موضحاً أنه أحياناً يصدر قرار قضائي بتبرئة مواطن إلا أن الفيش والتشبيه يبقى موجوداً وفي صحيفته لسنوات طويلة، معرباً عن أمله بالنظر لهذا المواطن بعين الاحترام وخصوصاً أن القضاء برأه.

ودعا النائب وائل ملحم إلى أن يكون هناك مردود لعناصر قوى الأمن الداخلي عبر طابع أو لصاقة أسوة بالعديد من الجهات منها القضاة العسكريون.

وقال زميله أيمن حروق: نقدر للوزير الإجراءات التي اتخذها للحصول على جوازات السفر، معرباً عن أمله أن تسرع الوزارة في إنهاء أعمال الربط الشبكي لمقر إدارة الهجرة في الزبلطاني للانتقال إلى المبنى الجديد، بينما أكد النائب موعد ناصر عن كفاءة وجاهزية قوى الأمن الداخلي في التصدي إلى الجريمة والمجرمين.

وأعرب زميله أحمد درويش عن شكره للوزارة حول كشف جريمة قتل لشخصين في ريف الرقة خلال ٢٤ ساعة، مشيراً إلى أن قائد الشرطة في الرقة ومقره تل منين اقترح نقل المقر إلى حلب وفي حال تم ذلك فإنها لن تخدم الأهالي.

ورأى النائب حسين حسون أن الوزير ومنذ تسلم مهامه قام بالعديد من الخطوات والإجراءات الهامة والضرورية للتخفيف من معاناة المواطنين وتقديم الخدمات لهم بأسهل الطرق، داعياً الوزارة إلى العمل على زيادة تعويض الدرجات لقوى عناصر الأمن الداخلي أسوة بقانون العاملين الأساسي ورفعها من ٥ إلى ٩ بالمئة، إضافة إلى السعي إلى زيادة العبء العسكري وتعويض الاختصاص أسوة بعناصر الجيش والقوات المسلحة، مشدداً على ضرورة تأمين السكن الوظيفي والجاهزية، بينما تساءل زميله نبيل صالح: هل تغير تعامل المؤسسة الشرطية مع المواطنين بعد الحرب عما كان عليه قبلها أم إنها مازالت تعيد إنتاج سياستها القديمة، مضيفاً: متى سيتم تطوير أساليب التحقيق مع المواطنين ومنع الأساليب البدائية التي توقفت دول العالم الحديث عن استخدامها منذ طويل قديم.

وأضاف صالح: طالبنا منذ عامين بإخضاع عناصر الشرطة إلى دورات تعزيز لثقافة المواطن وأسلوب التعامل مع المدنيين ونكرر طلبنا اليوم، معرباً عن أمله بالسماح للشرطيات بالانتقال إلى مناطق إقامة أزواجهن تحت شعار لم الشمل داخل الوطن.

وتساءل النائب معيوف دياب أنه متى يتم التخلص من إطلاق النار بشكل عشوائي في الشوارع لما يسبب ذلك من ضرر على المواطنين؟! مشدداً على ضرورة إيجاد حل لمنع دخول عناصر الشرطة إلى المدارس لأن هناك بعض العناصر يدخلون المدارس لجلب المعلم موجوداً وهذا منظر غير حضاري ويجب الانتهاء منه.

للوزير رد

كشف وزير الداخلية محمد رحمون أن موضوع زيادة الرواتب لقوى الأمن الداخلي مطروح، مضيفاً: بكل تأكيد سنستمر في طرحه ضمن الحكومة وهناك مشروعات طموحة في السكن الوظيفي وأنه من الممكن التسريع بها في النصف الثاني من العام الحالي.

وخلال رده على مداخلات النواب أكد رحمون أن من انقطع عن العمل بضغط من العصابات المسلحة ولم يستطع العودة إلى الخدمة تتم إعادته وفق القانون بعد التأكد من ذلك وفق الإجراءات التي تتخذها الوزارة، مشيراً إلى أن الوضع في السويداء ليس حالة أمنية بل جنائي بحت وهناك مجموعة من البلطجية يرتكبون جرائم خطف مقابل فدية في المحافظة ومن ثم تتم معالجته بروية وحكمة وتدبر لخصوصية المحافظة.

وعما يتعلق بتعامل الشرطة مع المواطنين أعرب رحمون أنه في حال ورود شكاوى في هذا الموضوع ستتم معالجتها مباشرة، لافتاً إلى أنه تتم معالجة موضوع التوقيف على الاسم الثنائي وأنه تم إرسال كتاب إلى الأمن الوطني بأن يكون الاسم رباعياً وإذا كان هناك مجال إضافة الرقم الوطني أيضاً أو المحافظة والبلدة، معتبراً أن دخول عناصر الشرطة إلى المدارس لتوقيف شخص معين غير صحية وإذا كان هناك حالة معينة فيمكن ذكرها لمعالجتها، لافتاً إلى أن مسألة إطلاق النار العشوائي في المناسبات يسبب الكثير من المشكلات من الوفيات والإصابات وتتم متابعته وفق الإمكانات.

وأضاف: أحياناً الشخص يطلق النار وهو على السطح أو ضمن سيارته إلا أن الذي يتم القبض عليه من عناصر الشرطة تتم محاسبته ويطبق عليه القانون.

وعما يتعلق بموضوع الفيش والتشبيه أكد رحمون أنه يتم الالتزام بأي حكم قضائي ويتم إلغاء أي الحالات، طالباً من النائب الذي طرح الموضوع بإرسال حالات معينة إذا كانت متوافرة لمعالجتها مباشرة.

وأعلن رحمون أنه تم الانتهاء من إعداد دفتر الشروط لجواز السفر الإلكتروني معتبراً أنه مطلب عالمي وأنه من المتوقع في نهاية العام الحالي أننا لم نعد قادرين على الدخول إلى أي بلد بالجواز السفر العادي.

وأضاف رحمون: أمام موضوع البطاقة الشخصية يمكن أن تأتي بعد جواز السفر الإلكتروني وتكون تتمة للمشروع وهي مؤجلة حالياً، معلناً أنه في نهاية العام سيتم نقل مبنى إدارة الهجرة والجوازات إلى الزبلطاني بعد الانتهاء من بعض الأعمال التي تقوم بها الوزارة.

وأكد رحمون أنه تم إصدار أكثر من ١٢٦ ألف جواز سفر بصفة مستعجلة داخل البلاد وبلغ نظام الدور أكثر من ٢٦٨ ألف جواز على حين بلغ عددها للمقيمين خارج البلاد بصفة مستعجلة أكثر من ألفي جواز ووصل ضمن نظام الدور إلى أكثر من ١٨١ ألف جواز.

ولفت رحمون إلى أنه تم الربط بين إدارة الهجرة والقنصلية في وزارة الخارجية ليتمكن المواطن من الحصول على حركات سفر مباشرة من وزارة الخارجية عند إتمام المعاملات المتعلقة بالتجنيد ودفع البدل.

وأعلن رحمون عن اكتشاف أكثر من ٢٥٨٤٢ جريمة في العام الماضي بجرائم إرهاب وقتل وخطف وسلب بالعنف والاتجار بالأشخاص وتزوير مستندات وتهريب الأموال وتخلف عن الخدمة وغيرها من الجرائم.

وأكد رحمون أنه تم اكتشاف ٢٨٢ جريمة صرافة وتزوير العملة على حين بلغ عدد الموقوفين ٣٥٧ شخصاً، لافتاً إلى أنه تم اكتشاف ٤١٢ جريمة سرقة سيارات وتم استردادها لأصحابها إضافة إلى اكتشاف العديد من العصابات التي امتهنت تزوير العقارات، لافتاً إلى أنه تم اكتشاف أكثر من ٦ آلاف قضية مخدرات على حين بلغ عدد المتهمين ٨٢٨٧ شخصاً، مشدداً على ضرورة الاستمرار في بذل الجهود الحثيثة للتصدي لمرتكبي هذه الجرائم أينما وجدوا وتحويلهم إلى القضاء إضافة إلى تكثيف الدوريات في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة.

وعما يتعلق بالأحوال المدنية أكد رحمون أن ١,١ مليون واقعة تم إدخالها حاسوبياً على حين المسجلة ورقياً ٧٨٧ ألفاً وبلغ عدد البطاقات الأسرية الممنوحة أكثر من ١٧١ ألف بطاقة، ووصل عدد البطاقات الشخصية المطبوعة إلى أكثر من ٦٥٣ ألفاً، لافتاً إلى أنه سيتم تطبيق المرحلة الثانية من مشروع الأمانة الموحدة لسورية إضافة إلى البدء بتحسين شبكة الاتصالات.

- الانتهاء من دفتر الشروط لجواز السفر الإلكتروني
- اكتشفنا ٤١٢ جريمة سرقة سيارات أعدناها لأصحابها في العام الماضي
- الوضع في السويداء ليس أمنياً بل جنائي وتتم معالجته بروية وحكمة

ياغي لـ«الوطن»: تحويل السيارات القديمة إلى تكسي سرفيس أو تخصيصها حسب رغبة المالك

محافظة دمشق تقرر إخراج التاكسي ٢٠٠١ وما قبل من العمل لسوء مظهرها وحالتها الفنية

محمود الصالح

كشف رئيس نقابة عمال النقل البري في دمشق زكريا ياغي عن اتخاذ قرار بإنهاء عمل السيارات العاملة كتاكسي أجرة في مدينة دمشق والمسجلة في عام ٢٠٠١ وما قبل وتحويلها إلى سيارات خدمة « سرفيس».

جاء هذا القرار خلال اجتماع اللجنة المشكلة بموجب قرار محافظ دمشق بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ والمكلفة بدراسة واقع سيارات الأجرة (التكسي) فيما يتعلق بالمواصفات المطلوبة وسنة الصنع والعدادات والفوانيس واللصاقات اللازمة وبطاقة التعريف في السائق وكل ما يتعلق بنظام عمل التكسي مع بيان أعدادها ومقدار كفايتها للمدينة، حيث تبين للجنة وفق كتاب مديرية النقل في دمشق أن عدد سيارات التكسي في دمشق ٢٣٩٤٨ سيارة منها ١٠٠٩ سيارات سنة الصنع ١٩٩٩ و١٤٠٦ سيارات سنة الصنع ٢٠٠٠ و١٧١٥ سيارة سنة الصنع ٢٠٠١.

وأكدت اللجنة أن هناك سيارات لا تحمل لوحة دمشق أو ريف دمشق وتعمل بشكل مخالف كسيارات أجرة في دمشق بموجب موافقات خاصة ودون عداد أو فانوس، علماً بأن الموافقة الممنوحة لها تخولها العمل ضمن المدينة في منظومة تكسي سرفيس، مشيرة إلى أن بعض السيارات العامة التي تعمل بالأجرة حالتها الفنية ومظهرها الخارجي سيئ جداً وهي غير مناسبة للعمل ضمن منظومة الأجرة العامة وبعضها لها صندوق خلفي صغير أو غير موجود مما يقلل الحماية للركاب في حال حدوث إصابة من الخلف، وبينت اللجنة أن هناك فوضى كبيرة في عمل سيارات الأجرة العامة تتمثل في عدم الالتزام بالتعرفة وعدم وجود عداد وعدم وجود فانوس، علماً أن هناك قرارات صادرة عن وزارة النقل لاستبدال السيارات القديمة.

ووضعت اللجنة خطوطاً لمنظومة تكسي سرفيس لرفد عملية النقل العام وفق الضوابط أولها إعادة ضبط العمل ضمن المدينة لسيارات الأجرة العامة لمدة تنتهي في نهاية العام القادم ومنها تركيب فوانيس جديدة لسيارات الأجرة العامة وتركيب عدادات جديدة وتركيب لصاقة على سيارات الأجرة لتميزها عن السيارات الأخرى، ووضع بطاقة تعريف بالسائق توضع على الزجاج الأمامي للسيارة وتكون مشاهدة من قبل الراكب، ونظراً للوضع الاقتصادي وبهدف عدم إرهاق مالكي السيارات قررت اللجنة الإبقاء على لون السيارات وعدم إلزام أصحابها بدهان جديد، لكنها في الوقت نفسه فرضت لباساً موحداً لجميع سائقي سيارات التكسي.

> لن يسمح لأي سيارة لا تحمل لوحة دمشق أو ريفها بالعمل كسيارة أجرة

وأهم ما في القرار كما أكد ياغي أنه تقرر إنهاء عمل السيارات العامة المسجلة في عام ٢٠٠١ وما قبل كسيارات تكسي أجرة عامة والعمل في منظومة التكسي سرفيس وذلك خلال مدة أقصاها نهاية العام القادم، مع السماح لمن يرغب من مالكي سيارات التكسي الأجرة المسجلة في عام ٢٠٠١ وما قبل بتحويلها إلى سيارة خصوصي في حال رغب صاحب السيارة بذلك.

وحول السماح بتسجيل سيارات عامة أجرة جديدة في دمشق بين ياغي أن الموضوع مرهون بنتائج تطبيق منظومة تكسي السرفيس ومدى حاجة المدينة إلى سيارات تكسي أجرة، يتم حينها دراسة الموضوع واتخاذ القرار المطلوب.

جدير بالذكر أنه من غير المسموح بنقل سيارات الأجرة العامة من أي محافظة إلى دمشق، أما بالنسبة للمكرو سرفيس فترحب محافظة دمشق بنقل أي مكرو باص إلى خطوط المدينة بسبب الحاجة الماسة لذلك لكن بشرط أن يحصل مالك المكرو على موافقة لجنة نقل الركاب في محافظته الأصلية.

أشخاص يستغلون «الفيسبوك» للترويج لرحلات سياحية إلى لبنان «دون ترخيص»

سياحة اللاذقية تطالب بمنع الرحلات غير المرخصة وعدم تأجيرها أي حافلة

فادي بك الشريف

طلبت مديرية السياحة باللاذقية في كتاب رسمي وجهته إلى محافظ اللاذقية الإيعاز لمن يلزم لمنع تأجير أي حافلة مهما كان نوعها (بولمان- شبه بولمان- شعبي ...) إلا بموجب كتاب رسمي من مديرية السياحة.

وأكدت المديرية في كتابها (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، على مخاطبة قيادة شرطة المحافظة لمنع مرور أي حافلة مخالفة، مشيرة إلى أن تنظيم الرحلات يحتاج إلى ترخيص وفق القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٩ ولا يجوز تسيير أي رحلات إلا من قبل المكاتب المرخصة أصولاً وبموافقة من المديرية أصولاً .

ويأتي ذلك بعد أن لوحظ في الآونة الأخيرة قيام عدد من الأشخاص غير حاصلين على تراخيص نظامية وغير المؤهلين بتسيير رحلات سياحية داخلية وخارجية إلى دولة لبنان، بحيث يتم الإعلان عنها عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي وبدون أي ترخيص أو موافقة.

وبيّن مصدر في وزارة السياحة أنه يجوز للوزارة ومديرياتها في المحافظات بموجب القانون المذكور وتعليماته التنفيذية إغلاق أي موقع يمارس الأعمال المشمولة بهذا القانون دون ترخيص سياحي صادر أصولاً عن الوزارة ، حيث يتم تنظيم الضبط اللازم ويحال إلى مديرية الخدمات السياحية لاقتراح إغلاق الموقع لمدة /١٥/ يوماً على الأقل ولا يفتح إلا بكتاب رسمي من الوزارة بعد تقديم صاحب الموقع تسديد غرامة مالية بقيمة ٢٥ ألف ل.س ، مع التعهد اللازم المسجل لدى الكاتب بالعدل بعدم ممارسة أعمال السياحة والسفر قبل الحصول على الترخيص السياحي.

علماً أنه في حال تم فتح الموقع المخالف أصولاً بعد فض الختم وثبت أن صاحب الموقع قد عاد للعمل بمهنة السياحة والسفر دون ترخيص ولم يلتزم بالتعهد لدى الكاتب بالعدل يتم تنظيم الضبط اللازم بالمخالفة، ويغلق الموقع بشكل نهائي حتى تسديد غرامة مالية بقيمة /٥٠٠٠٠/ ل.س، وتغيير المهنة إلى مهنة أخرى والحصول على ترخيص من الجهات المختصة أو بيع الموقع أو تأجيره، كما تلغى الموافقات الممنوحة في حال كونه مشروع موقع عمل سياحي (موافقة مبدئية- موافقة تسمية..) ولا يمنح الترخيص السياحي لنفس طالب الترخيص مستقبلاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت مصادر رسمية مطلعة أن الكتاب يأتي بهدف تنظيم العمل السياحي بشكل أكبر، ومع تسيير أي رحلة سياحية أو تأجير أي حافلة إلا بموجب موافقة رسمية، ليصار إلى ضبط الأمر متابعته مع متابعة أي مخالفة لمضمون ذلك، ولفتت المصادر إلى أن الكتاب أرسل رسمياً إلى محافظة اللاذقية بتوقيع المدير السابق لسياحة اللاذقية، علماً أن الرد عليه لم يتوضح لغاية تاريخه، إلا أن الأمر متابع لتنظيم المسألة وعدم العمل إلا بشكل رسمي.

فيما أكدت مصادر أخرى أنه من الضروري جداً تطبيق القرار، وخاصة مع الترويج لرحلات سياحية عبر صفحات «الفيسبوك» دون أي ترخيص، ولا حتى مقر ولا ضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى وجود رحلات غير منظمة تفتقد للمصداقية سواء بالفنادق أم البولمانات على صعيد البرنامج أو الخدمات الأخرى المتعلقة بالرحلة، ما يتطلب تنظيم الموضوع.

كلام رسمي جداً

قامت المديرية بشفط المياه من نفق الوافدين

إلى جريدة «الوطن»

بناء على ما تم نشره في صحيفة «الوطن» العدد /٣٠٧٢/ الصفحة٨ تاريخ ٢١/١/٢٠١٩. تحت عنوان: (زوار سجن عدرا المركزي وأهالي «الوافدين» يفضلون الزوارق على السيارات).

وجهت محافظة ريف دمشق مديرية الخدمات الفنية لمتابعة مضمون ما جاء في الشكوى والمعالجة والرد، ووافانا مدير الخدمات الفنية المهندس غسان الجاسم بالرد التالي:

قامت مديريتنا بشفط جميع المياه المتجمعة في النفق بوساطة ورشاتها لحظة تكليفنا بذلك، علماً بأن الموقع المذكور تابع للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية وتقوم الآن مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بتنفيذ مجرى مائي لتصريف المياه من الموقع المذكور.

محافظة ريف دمشق
رئيس المكتب الصحفي

٧٠ قبولاً يومياً و٦ غرف فقط في قسم الأطفال في المشفى الوطني بالسويداء!

السويداء- عبير صيموعة

أدى ازدياد الحالات الإنتانية والتنفسية والاختلاجات لدى الأطفال بسبب موسمية المرض إلى شدة الضغط على قسم الأطفال في المشفى الوطني في السويداء وخاصة جلسات الرذاذ.

وبيّن رئيس قسم الأطفال في المشفى الوطني وليد حمزة أن عدد الاستشارات اليومية يزيد على ٤٠٠ استشارة يتم إدخال منهم قسم الأطفال ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٧٥ طفلاً يومياً ويتمثل الضغط الكبير في القسم بوجود ست غرف فقط وبواقع ٤٦ سريراً بعد ضم غرفتين إلى القسم من الغرف التي كان يشغلها مركز لمسة حنان في المشفى الأمر الذي يدفع أطباء القسم إلى نقل الأطفال إلى أقسام أخرى في المشفى منها العينية والأذنية وأحيانا البولية.

وأوضح أن أكثر الحالات المقبولة تم تشخيصها بإصابة ذات الرئة والتهاب القصبات إضافة إلى الاختلاجات مع ظهور حالات شبيهة بالسعال الديكي لم يتم الجزم بأنها سعال ديكي لعدم وجود تشخيص جازم ولكن جاء التشخيص بناء على الأعراض التي تصيب الطفل وخاصة السعال التشنجي الذي يتصاحب بشهقة موضحاً أن المرض معد ومضاعفاته خطيرة منها الإصابة بذات الرئة أو النزف الدماغي أو الفتق مع تأكيده على وجود قسم للعزل يتم وضع الطفل ضمنه ممن يشتبه إصابته بالمرض.

بدورها أكدت رئيسة التمريض في قسم الأطفال ريمة شقير ضيق القسم مع أعداد القبولات الكبيرة منوهة بحاجة قسم أطفال الخدج وحديثي الولادة إلى عدد من الأسرة لزوم الأمهات حديثة الولادة للمكوث بجانب أطفالهن والذي يقتصر بقاء الأم على تأمين كرسي بجانب طفلها موضحة أن شكوى بعض الأهالي تتعلق بعدم القدرة في أيام كثيرة وجراء الضغط الكبير على تأمين دواء الفينتولين والأدريالين الخاص بجلسات الرذاذ مما يدفعهم إلى تأمينه من خارج المشفى.

و في جولة لـ«الوطن» في القسم ولقاء الأمهات المرافقات لأطفالهن أكدت الأمهات أن المشكلة الأساسية هي الأعداد الكبيرة للأسرة التي يشغلها الأطفال في الغرفة الواحدة مع عدد القبولات الكبير إضافة إلى عدم توفر بعض أنواع الأدوية وخاصة المتعلقة بالإنتانات والتشنجات التنفسية واضطرار معظمهم إلى اللجوء إلى الصيدليات الخاصة لتأمين الدواء فضلا عن الضغط الكبير على المنافس لزوم جلسات الرذاذ والمتواجدة في قسم الإسعاف التابع للقسم جراء الأعداد الكبيرة من الأطفال خاصة مع وجود ٤ منافس الرذاذ فقط في القسم والتي تتعرض بدورها إلى أعطال متلاحقة بسبب الضغط الكبير.

كما أشارت بعض الأمهات إلى مشكلة مرافقي المرضى الذين يشكلون ازدحاماً في القسم ويعرقلون العمل فضلاً عما يشكلونه من عرقلة لعاملات النظافة.